العلاقات الجزائرية النمساوية – 1 -

أ.د. عبد القادر فكاير

تتناول هذه المحاضرة بعض الصور من العلاقات بين الجزائر والامبراطورية النمساوية، هذه الإمبراطورية التي كانت لها علاقات حرب وسلام مع الدولة العثمانية. وبحكم أن الجزائر كانت إيالة عثمانية فقد انعكست تلك العلاقات على الجزائر، وكانت البداية على الخصوص منذ سنة 1717 التي عقدت فيها معاهدة بساروفيتز التي أشارت إحدى موادها إلى التزام الجزائر بهذه المعاهدة وكذلك إيالتي تونس طرابلس (ليبيا). لقد رأيت من الأجدر تسليط الضوء على دولة النمسا في نبذة تاريخية عنها حتى سنة 1748. ثم تطرقت إلى العلاقات النمساوية العثمانية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية النمساوية، بعد ذلك تعرضت إلى ظروف عقد المعاهدتين اللتين أبرمتا بين الجزائر مع النمسا الأولى سنة 1727 والثانية سنة 1748، وإلى تحليل بنودهما، ثم تطرقت إلى الوجود القنصلي النمساوي بالجزائر الذي بدأ منذ سنة 1748. إن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء بعض الصور من العلاقات بين الجزائر وإمبراطورية النمسا خلال العصر الحديث، خاصة وأن الدراسات حول هذا الموضوع غير موجودة على الإطلاق باللغة العربية، حتى باللغات الأجنبية فهي نادرة حسب علمي باستثناء دراسة أكاديمية صادرة عن جامعة فيينا تتناول علاقات النمسا مع الدول المغاربية.

1- نبذة عن النمسا وسعيها في الانفتاح على البحر المتوسط:

بدأ تاريخ النمسا منذ أن تولت أسرة هابسبورغ عام 1278 حكم النمسا، وأصبح ملوك هذه الأسرة أباطرة الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ عام 1438. واستطاع آل الهابسبورغ أن يحافظوا على الأراضي التي كانت تعرف بـ "الممتلكات الوراثية لآل الهابسبورغ"، التي أصبحت تعرف فيما بعد بالنمسا. فأخذت هذه الدولة منذ القرن 17 تتحول إلى دولة مركزية في ظل التوسع العثماني في أوربا. ثم توسعت على حساب بولندا والمجر خلال القرنين 17 و 18. وكان شارل السادس (Charles VI) الذي حكم ما بين (1711-1740)، قد انشغل بحرب الوراثة الإسبانية، ودخل في حروب مع فرنسا وإسبانيا (1733-1738) بشأن الوراثة البولندية، فقد فيها نابولي وصقلية، كما دخل في حرب مع الدولة العثمانية ما بين (1737-1739) وفقد فيها الإفلاق والصرب.

لقد وقعت حرب الوراثة الإسبانية ما بين (1702-1713)، وبعد معارك طاحنة وخسائر بشرية كبيرة اهتدى الطرفان إلى المفاوضات والتوقيع على معاهدة أوتريخت (Utrecht) التي نصت على تثبيت حفيد لويس 14 ملكا على إسبانيا. وقد استفادت النمسا من بسط نفوذها على نابولي وسردينيا وميلان والأراضي المنخفضة الإسبانية (بلجيكا) التي أصبحت تعرف باسم الأراضي المنخفضة النمساوية باستثناء منطقة "غفيلديرلاند" (Gvelderland)التي

منحت لأمير برادنبورغ فريدريك الأول مع الاعتراف له بلقب ملك بروسيا.وبذلك أصبحت النمسا لها منافذ بحرية على بحر الأدرياتيك،ومنه إلى البحر المتوسط.

ولما توفي شارل السادس في سنة 1740 خلفتته ابنته ماريا تريزا (Maria theresa) وقد شهد عهدها أزمة حرب الوراثة النمساوية التي وقعت ما بين (1740-1748). فكانت إسبانيا تتطلع إلى ما كانت تملكه النمسا في إيطاليا، وطمع ملك سردينيا شارل إيمانويل في ميلان، أما فرنسا فكانت تطمع في الأراضي المنخفضة النمساوية ولوكسمبورغ، وكان أوغوست الثالث (1696-1763) Auguste III، منتخب ساكسونيا له أطماع في الممتلكات النمساوية متخذا من زوجته النمساوية وسيلة لذلك، وهي ماريا جوزيفا(Maria Josepha) ابنه أخت الإمبراطور شارل السادس(Charles VI). وكان أخطر طامع في ممتلكات النمسا فريدريك الثاني ملك بروسيا (1740-1786)، فقد شن هجوما واستولى على سيليزيا في ديسمبر 1740 كان هذا بداية لحرب الوراثة النمساوية .

ولما بدا لدى ملوك وأمراء أوربا مدى ضعف الجيش النمساوي. شكلوا تحالفا ضم كل من بفاريا وبروسيا وفرنسا. وأعلنوا الحرب على النمسا في عام 1741، وتوغلوا إلى داخل الإمبراطورية واضطرت ماريا تريزا للفرار إلى المجر.

استمرت الحرب في عدة جبهات، وابتداء من سنة 1746 بدأت الأطراف المتحاربة تسأم من الحرب لعدم قدرة أي طرف أن يحرز النصر ليرغم خصمه على الخضوع لشروطه، فوقعت اتصالات بين فرنسا والنمسا ثم توسعت لتضم الأطراف المعنية الأخرى باستثناء بروسيا وأسفرت عن توقيع معاهدة صلح في إكس لا شابيل (Aix-La-Chapelle) في أكتوبر 1748 التي وضعت حدا للحرب. وأهم ما نصت عليه:

1- اعتراف كل الدول الأوربية بحق ماريا تريزا في وراثة عرش إمبراطورية النمسا.

2- الاعتراف بحق فريدريك ملك بروسيا في سليزيا.

3- حصلت إسبانيا وسردينيا على مكاسب إقليمية في إيطاليا.

ونظرا للنتائج التي أسفرت عنها معاهدة صلح إكس لا شابيل التي لم تحل المشاكل، فيمكن اعتبار هذا الصلح عبارة عن هدنة مؤقتة، لأنه خلال الفترة ما بين 1748 و 1756، سعت الدول المتصارعة إلى إعادة النظر في العلاقات وتشكيل التحالفات، وهذا ما أدى إلى اندلاع حرب أخرى عرفت بحرب سبع سنوات ما بين 1756 و 1763، كانت النمسا طرفا فيها، وقعت بين بريطانيا وبروسيا ودولة هانوفر ضد فرنسا والنمسا وروسيا ودول أخرى، انتهت هذه الحرب إثر عقد معاهدة باريس 1763.

2 ـ العلاقات النمساوية العثمانية وانعكاساتها على العلاقات الجزائرية النمساوية :

لا شك أن العلاقات العثمانية النمساوية قد نبعت من خلال الحدود المشتركة بينهما، التي تشكلت عبر التوسع العثماني في وسط شرق ووسط أوربا، وكانت النمسا ضمن الامبراطورية الرومانية المقدسة تمثل قوة منافسة للعثمانيين في المنطقة ومنها في المجر. فعندما تولى السلطان سليمان القانوني الحكم (1520-1566) قام بغزو بلغراد فأصبح قريبا

من بودابست عاصمة المجر. وتمكن السلطان في عام 1526 من غزو المجر وهزم قواتها في معركة موهاكس (Mohacs)، وعين أميرا مجريا جان زابوليا (Jean Zápolya) ملكا على المجر. وكانت الامبراطورية الرومانية المقدسة وراء لويس الثاني (1515-1526) ملك المجر، الذي قتل في المعركة السابقة الذكر. وقد أثار ذلك حفيظة فرديناند أرشيدوق النمسا، فقام فرديناند بشن الهجوم على المجر وهي تحت حكم زابولي الموالي للعثمانيين كلما شعر بقوته. وفي إحدى الهجمات هزم فرديناند الملك زابولي، فهرب هذا الأخير إلى اسطنبول في عام 1528 مستنجدا بالسلطان سليمان القانوني. فأصدر السلطان أمرا بتجهيز جيوشه وخرج به إلى بودابست وأجبر فرديناند إلى الفرار نحو فيينا، وأعاد السلطان زابوليا إلى عرش المجر، كما هاجم فيينا وحاصرها ابتداء ما بين 27 سبتمر- 16 أكتوبر 1529). اضطر السلطان إلى رفع الحصار والعودة إلى بلاده نظرا لحلول فصل الشتاء القاسي البرودة ونقص المؤن، والأسوار القوية.

وفي 25 أفريل 1532 قاد السلطان سليمان حملة جديدة على النمسا وتمكن من فتح قلعة غونس (Guns) على بعد 9 كلم عن فيينا. وفي 11 سبتمبر دخل السلطان مدينة غراز (Graz). وعاد السلطان إلى اسطنبول يوم 21 نوفمبر 1532. وبعد مفاوضات بين الطرفين أبرمت معاهدة في اسطنبول يوم 22 جوان 1533.

وإثر هزيمة الدولة العثمانية في معركة ليبانتو 1571، ظهرت دعوات دول أوربية منها النمسا لإبعاد الدولة العثمانية من أوربا المسيحية. فخاضت النمسا عدة حروب ضد الدولة العثمانية منها الحرب التي وقعت ما بين 1593 و 1606 في عهد السلطان مراد الثالث ومحمد الثالث، استمرت لمدة 13 سنة. انتهت هذه الحرب بالتوقيع على معاهدة زتيواتوروك (Zitvatorok) في 11 نوفمبر 1606.

وبعد مرور خمسين عاما من حالة السلم بين البلدين عادت التوترات من جديد حينما غزا العثمانيون مدينة كروس وأردين المعروفة بـ (Peter-Wardein) التابعة للنمسا سنة 1660، ثم انتشرت الجيوش العثمانية في إقليمي مورافيا وسيليزيا، غير أن سير الحرب تحول لصالح النمسا وحلفائها منها فرنسا، فمنيت الدولة العثمانية بالهزيمة في سنة 1664م. اتجه الطرفان إلى توقيع معاهدة لكنها لم تحقق هدوء طويل، وتجددت الحرب بين الطرفين، وتحركت الجيوش العثمانية باتجاه فيينا في 12 سبتمبر 1683. وهزم الجيش العثماني عند أبواب فيينا أمام جيش التحالف. وهكذا بدأ تراجع الدولة العثمانية في أوربا ففقدت بودابست سنة 1686، المورة 1687، ثم انفصلت عنها المجر. واستمر التحالف الأوربي المكون من (النمسا، بولندا، البندقية وروسيا) في محاربة الدولة العثمانية إلى غاية عقد معاهدة كارلوفيتز(karlowitz) في 26 جانفي 1699 بين دول التحالف الأوربي والدولة العثمانية. حيث فقدت الدولة العثمانية العديد من المناطق في أوربا، وقد احتوت المعاهدة على عشرين مادة. اضطر السلطان إلى تسليم مناطق واسعة من أوروبا. تمكنت إمبراطورية هابسبورغ من الفوز بالمجر، باستثناء بنات (Banat)على الحدود مع صربيا.

في أفريل 1713 تولى علي باشا داماد منصب الصدر الأعظم، وكان ميالا لاسترجاع ما ضاع من أملاك الدولة العثمانية خلال معاهدة كارلوفيتس خصوصا في بلاد المورة. وأعلن الحرب على جمهورية البندقية في سنة 1714 واستولى على شبه جزيرة المورة وجزر الأرخبيل اليونانية وما تبقى من ثغور جزيرة كريت ولم يبق للبندقية سوى جزيرة كورفو في اليونان. طلبت البندقية المساعدة من الإمبراطور، وبعد مفاوضات بين الطرفين تم التوقيع على معاهدة تضمنت تحالفا بين النمسا البندقية في فيينا يوم 13 أفريل 1716. وبناء على هذا التحالف طلب من السلطان أحمد الثالث (1703-1717)إخلاء المورة (Morée)، لكن السلطان رفض ذلك، فحشد الإمبراطور قوات جرمانية بقيادة الأمير يوجين (Eugène) وقوات من المجر تحت قيادة كونت بالفي (comte de Palfy). وفي 5 أوت وقعت المعركة بين الطرفين في سهل بيتروارادين .

استطاع العثمانيون تحت قيادة الوزير الأعظم "علي باشا داماد" تحقيق التفوق في بداية المعركة، لكن استشهاد علي باشا، أدى إلى حدوث اضطرابات في صفوف وحدات الجيش العثماني، ثم توجه يوجين نحو مدينة تيميسوارا (Timisoara) فحاصرها واستولى على قلعتها المنيعة في 20 أكتوبر 1716، ثم دخل مدينة بلغراد بعد تغلبه على الصدر الأعظم خليل باشا في 18 أوت 1717، ونتج عن المعركة سقوط 20 ألفا من العثمانيين بين شهيد وجريح وأسير. دخل الطرفان في مفاوضات انتهت بالتوقيع في 21 جويلية 1718على المعاهدة التي أنهت الحرب في 5 جوان 1718، في باساروبتز (Passarowitz) (قرية في صربيا)، ونصّت على هدنة لمدة 25 عامًا بين الطرفين. احتوت هذه المعاهدة على 20 مادة وأهم ما نصت عليه المعاهدة:

1- حصلت البندقية من على عدد قليل من المعاقل في دالماتيا (Dalmatie) وألبانيا (Albanie)، وبوترينتو(Butrinto) وبريفيسا(Prevesa) وفونيتسا (Vonitsa)(المادة الرابعة)، وسانتا ماورا (Santa Maura) وكيثير (Cythère)(المادة الثالثة).

2- حصلت النمسا على بلغراد (Belgrade)، سيميندريا (Semendria)، وتوابعهم، وبنات (banat) مع تيميسوارا عاصمتها: بلغت الملكية النمساوية ذروة قوتها.

3- أما المورة وجزيرة أيامافرى والجزر الأخرى فتبقى عثمانية.

3-معاهدة الجزائر مع النمسا 1727:

3-1-ظروف انعقادها:

إن المادة الثالثة عشر من صلح باساروبتز (Passarowitz) مع الباب العالي (1718) قد أشارت إلى دول بلاد المغرب العربي بما فيها الجزائر، فبعدما تطرقت إلى استمرار النشاط التجاري بين الإمبراطوريتين، ثم حديثها عن الإجراءات التي على رعايا الإمبراطورية الالتزام بها قصد تأمين تحركاتهم في البحر والبر، ويتجلى ذلك في حصولهم على جوازات سفر وحمل سفنهم للعلم الإمبراطوري، جاء في هذه المادة السماح لهؤلاء التجار بالبيع والشراء في مختلف مقاطعات الإمبراطورية العثمانية الواقعة تحت سلطتها،

دون تعرضهم لأي تحرش، ودفعهم لجميع الضرائب الثابتة، ويتمتعون بالحماية الكاملة. ثم أضافت هذه المادة أنه سيتم إقامة في الأماكن من البلاد العثمانية ضمان رفاهية التجارة من خلال نشاط مفوضي القناصل والمترجمين، وسوف يتمتع تجار ولايات جلالة الإمبراطور الروماني بكل الأمان، كل الخير وجميع المزايا الممنوحة للدول المسيحية الأخرى المعفاة من الجزية. بعد ذلك ذكرت المادة الممالك المغاربية بالإسم منها الجزائر بدعوتهم إلى الالتزام بهذه المعاهدة، وذلك الصيغة التالية:« سنبلغ الجزائر وتونس وطرابلس والشعوب الأخرى التي تمارس القرصنة بعدم القيام بأي شيء مخالف لشروط معاهدة السلام هذه». ثم تعرضت بعد ذلك إلى منع مهاجمة السفن التجارية في المستقبل؛ علاوة على ذلك، سيتم أخذ فرقاطاتهم منهم وسيتم منعهم من بناء أخرى، وأولئك الذين يجرؤون في المستقبل على مخالفة هذه المعاهدة ومهاجمة السفن التجارية لإمبراطور الرومان، سيُطلب منهم دفع تعويض، ورد الأسرى، علاوة على ذلك سيتم معاقبتهم، بحيث يتم إعفاء التجارة من أي احتيال، وأي شيء يقرره مفوضو الطرفين سيتم التصديق عليه وتوحيده وإدراجه في الاتفاقيات.

بعد ما قضت بأمر أولئك الذين في تونس وطرابلس والجزائر العاصمة بعدم مخالفة هذا السلام، لجأ الإمبراطور لإبرام المعاهدات مع الإيالات الثلاثة بوساطة من قبل الديوان العثماني. الأولى مع تونس في عام 1725، والثانية مع طرابلس في عام 1726، والثالثة مع الجزائر عام 1727. ولم يتم ذلك إلا بعد جهد ديبلوماسي قامت به النمسا مع الدولة العثمانية وكذلك مع إيالة الجزائر.

إن ما يتعلق بإبرام أول معاهدة بين الجزائر والنمسا فتعود حسب ما ذكره "هامر" في كتابه "تاريخ الدولة العثمانية " إلى أن الجزائريين قد استولوا مؤخرًا على سفينة عند عودتها من المخاء (Mokha)[2]، وهي محملة بالقهوة تابعة لشركة أوستند (Ostende، وعلى الرغم من كل الاحتجاجات التي قام بها الإمبراطور، إلا أنهم رفضوا، إما لإعادتها أو دفع تعويض.

ومن أجل إجبار الجزائريين على التباحث مع النمسا، قام الباب العالي بتسليح سرب كامل، تمثل في السفينتين الرائدتين، باترونا (la Patrona) وريالا (la Riala)، بالإضافة إلى سفينتين حربيتين أخريين، التي صعد على متنها إسماعيل لونغ (Ismaïlle-Long) كمفوض للوزير الأكبر (grand-vizir)، وسليمان آغا، مفوض kapitan-pascha، كان البلاط الإمبراطوري للنمسا يمثله الفارس جون شونا‌ميل(John Schonamille) والمترجم نيكولاس ثيلس (Nicolas Theyls).

وإثر ذلك وجهت السلطة العثمانية خط شريف (قرار) إلى دايات إيالات الجزائر وتونس وطرابلس في 14 يونيو 1725. وكانت جهود إسماعيل آغا في الجزائر بلا نتيجة. بعد أن قرأ على الديوان المجتمع النص الإمبراطوري بحضور الداي الباشا، تلقى إجابة فظة، حيث ألقى الأخير باللوم بشدة على معاهدة السلام المبرمة بين الباب العالي والنمسا. حاول إسماعيل آغا أن يوجه إليه بعض الانتقادات الأبوية " لكنه سرعان ما أدرك أن "الماء عاجز

عن إطفاء الشرارة المخبأة في عروق الحصاة" وأبحر مرة أخرى متوجها إلى تونس ثم إلى طرابلس للقيام بنفس المهمة. ونتيجة لرفض الداي تنفيذ أوامر السلطان في هذا الشأن، اعتبر شيخ الإسلام ينيشهرلي عبد الله أفندي (Yenişehirli Abdullah Efendi) أن الداي عاصياً لولي الأمر، ولهذا منعت الدولة العثمانية مندوب الداي من استجلاب الجنود والبحارة الأتراك من الأناضول(أبو غدة، حدث في الثاني والعشرين,) كما كان معهودا في السابق.

لكن اسماعيل آغا كان سعيدا للغاية في تونس وطرابلس، حيث أُبرمت معاهداتا سلام مع النمسا من خلال وساطته. وقد نصت هذين المعاهدتين، اللتان احتوتا على ثلاثة عشر مادة، وأهم ما تضمنته، أن السفن النمساوية ورعاياها لم يعد عليهم الخوف من القرصنة أو العبودية تحت هذا الاسم، كما يسري الحال على السفن الهولندية والصقلية والنابولية والفلورنسية، وسفن فيومي (Fiume) ومن تريست (Trieste). ونتيجة لهذه المعاهدات التي لم تفشل حكومة فيينا في التصديق عليها، ذهب مبعوثون تونسيون ومن طرابلس إلى هذه المدينة، ولأول مرة، تم تنصيب قناصل إمبراطورية النمسا في الدول المغاربية. وقد أورد "هامر" أن سبب مقاومة الجزائريين العنيدة لأوامر الباب العالي هو أن الجزائريين قد شعروا بأنهم مدعومون من إنكلترا، التي أثارتهم سراً ضد هولندا. ففي غضون تسع سنوات، استولى الجزائريون على سبعين سفينة هولندية، وتم رفض العرض الذي قدمته هولندا لشراء السلام بسعر تكريم سنوي قدره مائتي ألف فلورين. وأخيرًا وبفضل خط شريف امبراطوري بتاريخ 8 سبتمبر1726، تم القبول، كما تم لاحقًا إبرام السلام بين الجزائر والنمسا في 8 مارس 1727.

3-2-مضمون معاهدة 1727 وتحليلها.

تتكون المعاهدة من ثلاثة عشر مادة، وتم التوقيع عليها في العاصمة العثمانية اسطنبول، وقد تأخر إعدادها ثم التوقيع عليها قرابة عامين بعد زيارة الوفد العثماني والنمساوي للجزائر خلال سنة 1725. وذلك يعود إلى موقف الداي الرافض الالتزام بما جاء به موفد السلطان كما وضحنا ذلك سابقا. إن ما يلاحظ على هذه المعاهدة أن الكثير من موادها تتعلق ما كان يشغل النمسا، وفي آواخر بعضها تذكر عبارة نفس الشأن ينطبق على الجزائر. وهذا من دون شك راجع إلى طبيعة التفاوض وإعداد المعاهدة الذي تم بين مفاوضين جزائريين ونمساويين بوساطة عثمانية، والجدير بالذكر أن نص مواد المعاهدة الذي وضفته في هذا العمل موجودا في كتاب: (Corps universel diplomatique du droit des gens…)

بعدما ذكرت **المادة الأولى** تاريخ عقد المعاهدة بالهجري ثم الميلادي« سنة ألف ومائة وتسعة وثلاثون من الشهر القمري المسمى رجب، اليوم الخامس، أي 26 فبراير من سنة الرب (l'An du Seigneur) ألف وسبعمائة وسبعة وعشرون » عرضت ما كان يشغل الجانب النمساوي وهو توقيف أعمال القرصنة من الجانب الجزائري وإرجاع ما تم الاستيلاء عليه من أشخاص والسفن ومختلف البضائع، فذكرت أنه بناء على ما تنص هذه المعاهدة ستتوقف جميع أعمال القرصنة والعداوات عن طريق البحر والبر بين رعايا وسفن مجلس

الشيوخ في الجزائر، ثم تعرضت إلى حالات من المواجهات بين سفن الطرفين وحدوث أضرار لحقت بأحد الأطراف فذكرت:« سيتم إصلاحه بالكامل، وسيتم استعادة السفن المستولى عليها والتي تم قصفها والأسرى وجميع الأشياء الأخرى بالكامل ».

أما المادة الثانية فقد تحدثت متفائلة عن حالة الهدوء والأمن الذي سيعم مستقبلا كافة الموانئ التابعة للإمبراطورية مع تسميتها للأقاليم التابعة لها وكذلك الشأن بالنسبة للرعايا، ونفس الشأن بالنسبة للجزائر. وتطرقت **المادة الثالثة** إلى مراعاة سلامة السفن التي تدخل مضطرة إلى الموانئ وحرمة رايات الطرفين أينما كانت . ثم تحدثت عن أمن سفن الطرفين في الموانئ، ثم توقعت:« إذا تم أخذها من قبل الأعداء في مثل هذه الحالة، فلا يمكن طلب الاسترداد من أي من البلدان المتعاقدة ».

وتحدثت **المادة الرابعة** عن تفتيش السفن الجزائرية للسفن التابعة للامبراطورية والإجراءات التي على البحارة الجزائريون القيام بها في هذه العملية. فذكرت أنه في حالة خروج السفن الجزائرية المسلحة إلى البحر، ثم التقت بالسفن الحاملة للراية الألمانية مهما كان البلد الذين تنتمي إليه، ويكون لديها جوازات سفر موقعة من حكام البلدان المذكورة التابعة للامبراطورية، بحيث تكون الأختام متطابقة في جوازات السفر مع الأختام الموجودة في الأعلام، التي سيتم إرسالها من قبل القنصل الذي سيتم تعيينه في هذه البلاد. في هذه الحالة أضافت المادة أنه يتوجب على الجزائريين أن يسمحوا لهذه السفن بمتابعة رحلتها ولا تتعرض إلى التوقيف أو أي إجراء آخر يعطل رحلتها، ثم أضافت أنه عليهم تقديم المساعدات لهم، ويزودونهم بالمؤن إن كانوا في حاجة إليها. ثم حددت المادة عدد الطاقم البحري الجزائري الذي يتولى عملية التفتيش، إلا إذا سمح قائد السفينة المعنية بالتفتيش بأكثر من إثنين. وفي ختام المادة ورد أن جوازات سفر سفن القباطنة يتم استلامها من القنصل المقيم في الجزائر.

وتحدث **المادة الخامسة** عن مصير الأسرى الألمان الذين إذا تم إحضارهم إلى أحد موانئ الجزائر بواسطة السفن العدوة للألمان، فقالت أنه لا يتم وضع الأسرى على الارض، وإذا تم إنزالهم، فإنه يتم إطلاق سراحهم. أما **المادة السادسة** فتعرضت إلى مصير الرعايا الألمان الموجودين على متن سفن أجنبية، والعكس ما يتعلق بوجود رعايا أجانب على متن سفن ألمانية، فقالت أنه لا يتم تحويل هؤلاء الرعايا إلى أسرى، كما يتم إرجاع لهم ممتلكاتهم حتى ولو كانت الحرب قائمة بين دولهما، وختمت المادة كلامها بأن نفس الشيء سيتم في مثل هذه الحالة فيما يتعلق بالجزائريين.

وتعرضت **المادة السابعة** إلى عدم التعاون مع سفن أعداء الطرفين بتقديم المساعدات أو حماية لسفن الأعداء الذين هم في حالة حرب مع الرعايا الألمان، ونفس الحالة تنطبق على سلوك الألمان مع أعداء الجزائر. وتحدثت **المادة الثامنة** عن تعيين قنصل الإمبراطورية لدى الجزائر وبعض المهام الأساسية التي يقوم بها مثل رعاية شؤون بلاده في الجزائر ومنح

جوازات السفر لرعايا بلاده، وكذلك النظر في قضايا رعايا بلاده في الجزائر وفقًا للممارسات المتبعة مع الباب العالي .

أما ما يتعلق بالقضاء وفض النزاعات بين مواطنين جزائريين ونمساويين فذكرت **المادة التاسعة** أنه في حالة نشوء أي نزاع أو دعوى قضائية بين ألماني ومسلم، فإن داي الجزائر هو الذي سيقرر ذلك، وفي حالة حدوث مثل هذه الدعاوى في مناطق أخرى خاضعة لسيطرة الجزائر، فإن قضاة الإقليم هم من يقررون ذلك. وعرضت **المادة العاشرة** حالة خصام أخرى وهي إذا قام رعية ألماني بضرب مسلم وتم القبض عليه، فسيكون تحت حماية القنصل، وإذا ثبت قيامه بالجريمة فسيتم معاقبته بما يستحقه بحضور القنصل. أما إذا لم يتم القبض على المتهم، أو لهروبه، فلا يتم التعرض إلى القنصل بسبب ذلك، ولا يمكن إصدار أمر له بإحضار الهارب.

وتحدثت **المادة الحادية عشر** عن حدوث أي خلاف بين البلدين حول هذه المعاهدة فذكرت: « أن الطرف المتضرر كان سيقدم شكواه أمام القضاة لتحقيق العدالة، لن يتم استخدام أي ثأر قبل إثبات الشكوى بوضوح، ولن يضعف الأمن والانسجام بين الطرفين ».

وعادت **المادة الثانية عشر** إلى الحديث عن وقوع الصدام بين السفن في البحر فقالت:« فإن المعتدي أيا كان، سيتحمل العقوبة المستحقة، وستتم استعادة الممتلكات التي تمت أخذها، وسيكون المالك مسؤولاً عن ذلك ».

أما **المادة الثالثة عشر** والأخيرة، فتحدثت عن حالة إبطال هذه المعاهدة والإجراءات التي على الطرفين القيام بها : «فسيُسمح للقنصل الألماني وجميع من يخضعون له بالرجوع في بلادهم، ولا يتعرضوا إلى أي إهانة، وتمنح لهم مدة ثلاثة أشهر للمغادرة» . ثم تحدثت عن الإجراءات التي على الطرفين القيام بها من أجل تنفيذ والامتثال لشروط ومواد المعاهدة، ثم دعت إلى التصديق على المعاهدة .

وفي نهاية المعاهدة وردت فقرة ختامية ذكر فيها اسم كل من مصطفى باشا وجوزيف ديلينجي(Josef_von_Dirling) الموقعان على المعاهدة الذي تم في اسطنبول بالتاريخ المذكور: حرر في القسطنطينية في الخامس عشر من الشهر القمري المسمى رجب، سنة 1139 هـ ، أي في الثامن من مارس 1727.

4- المعاهدة بين الجزائر والنمسا 1748:

تحتوي على 22 مادة ، تم التوقيع عليها في 8 أكتوبر 1748 .

استهلت المعاهدة بديباجة مختصرة ورد فيها ذكر الجهة التي أمرت بنشر نص هذه المعاهدة وهما صاحب الجلالة الإمبراطوري وإيالة الجزائر، ثم ذكر فيها تاريخ عقدها (8 أكتوبر 1748) والمناطق التي هي معنية بها، الجزائر والأقاليم الكبرى للإمبراطورية النمساوية .